

أحمد المالكي يبدي ملاحظات على المادة (١١) من نظام التقاعد العسكري: التقاعد المبكر يفقدنا أهم الكوادر المؤهلة ويسبب الإحباط

لماذا لم يقسم على (عدد سنوات الخدمة) حتى يحصل المتقاعد على معاش تقاعدي أفضل لو افترضنا بأن العسكري التحق بالخدمة وعمره (٢١) سنة وخدم (٢٣) سنة فإن المجموع سيكون (٤٤) سنة ويصبح متقاعداً، لذلك لا بد من الخيارات التالية لإيجاد الحلول المناسبة لتطوير وتعديل المادة المشار إليها بالنسبة لمن تنطبق عليهم هذه المادة من الضباط والأفراد. الحلول المقترحة لمعالجة وتطوير هذه المادة (١١) فقرة (أ):

١ - زيادة مدة خدمة رجل الأمن لعدة سنوات بحيث يبدأ سن التقاعد من بعد (٥٢) سنة وهو العمر المحدد لتقاعد رؤساء الرقباء أصلا في النظام.

٢ - أو تسوية المعاش التقاعدي على أساس (٢٥) جزءاً وليس (٣٥) جزءاً ليحصل المتقاعد على معاش تقاعدي أفضل.

٣ - أو يتم شراء الخدمة المتبقية لرجل الأمن (كما فعلت بعض الشركات ومنها شركة الاتصالات السعودية) ويمنح التقاعد في السن المبكر تعويضا بالإضافة إلى ما قد حصل عليه من حقوقه المستحقة عن الإجازات والإكرامية عن خدمته الفعلية أصلا.

٤ - أو يصرف كامل (الراتب الأساسي) لمن يتقاعد قبل سن (٥٢) سنة نظاما، حيث إن الملازم والملازم أول والنيقيب والرتب الصغيرة من الأفراد يتأثرون جدا جدا بفارق الراتب بعد التقاعد المبكر ويصبحون غير قادرين على مواجهة متطلباتهم المعيشية، نظرا لقلّة معاشاتهم التقاعدية التي لا تغطي المتطلبات المعيشية في عصرنا الحاضر.

الباب الثالث (المادة ٥) فقرة (أ) بشأن احتساب مدة إضافية في الخدمة أثناء فترة الحرب:

وحيث إننا في حالة مرابطة منذ فترة زمنية لمواجهة الظروف الأمنية، فهل من الممكن أن ينظر في احتساب خدمة إضافية لمن كلفوا بالمرابطة وتم منحهم علاوة بدل الإرهاب؟ وأخيرا أتمنى أن تؤخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار وأن يوفق معاليكم وجميع أعضاء المجلس الكرام إلى ما يحقق مصلحة الجميع وخاصة في هذا الموضوع المواطنين من رجال الأمن بما يخدم مصلحة الوطن في ظل قيادة حكومتنا الرشيدة، أدام الله عزها.

ابنكم المواطن: أحمد سعيد المالكي
ملازم بإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالرياض



الأفراد من ذوي الرتب الصغيرة يمضي في الرتبة الواحد مدة (١٧) سنة لعدم توفر الرتبة الشاغرة كرتيب أو رقيب أول مثلا.

ج - هذه المادة تسبب الإحباط النفسي وقتل الطموح لأن الفرد لم يعد حريصا على رتبة ضابط هربا من التقاعد في سن مبكر.

د - نظام التقاعد المبكر يجعلنا نخسر أهم الكوادر المدربة المؤهلة من رجال الأمن في سن مبكر جدا.

هـ - من سلبات هذه المادة عدم ملاءمتها حاليا لحقوق رجل الأمن الاجتماعية والمعيشية، فعند بلوغ رجل الأمن سن (٤٤) لا شك أنه قد يكون له أبناء في جميع مراحل التعليم وهذه المرحلة في حياته تتطلب منه مواجهة مصروفات عائلية أكبر ويتطلب منه توفير السكن المناسب لهم، فكيف يستطيع أن يواجه هذه الأعباء المادية في ظل هذه الظروف المعيشية من خلال معاش تقاعدي بسيط؟

يفترض أن ننظر لتضحياته وسهره وفدائيته في كل الظروف الأمنية سواء حريق أو مدامات أو مطاردات أمنية أو خلافها بعين الاعتبار حتى بعد تقاعده.

المادة (٨): من الباب الرابع: من نظام معاشات التقاعد يوجد بها بعض الملاحظات:

أيضا المادة المشار إليها أعلاه جاء فيها بأن يسوى المعاش التقاعدي على أساس جزء من (٣٥) جزءاً من راتب العسكري:

بمعنى أن: (يضرّب الراتب الأساسي في عدد سنوات الخدمة ثم يقسم على ٣٥).

والسؤال هنا لماذا يقسم على (٣٥) والتقاعد في سن (٤٤)؟

قدم المواطن أحمد بن سعيد المالكي عريضة إلى رئيس المجلس تحدث فيها عن عدة ملاحظات على المادة (١١) من نظام التقاعد العسكري واقترح تعديلها لحل مشكلة تأخر الترقيات والإحباط النفسي لدى الأفراد ومخاوفهم من التقاعد المبكر والراتب المتدني، وعرض المالكي ملاحظاته كما اقترح بعض الحلول قائلا:

معالي رئيس مجلس الشورى حفظه الله نظرا لما نشر في الصحف بأن مجلس الشورى مهتم بمناقشة (مواد نظام التقاعد العسكري) بناءً على طلب من لجنة الشؤون الأمنية، وفي ذلك خير دليل على اهتمام الدولة برجال الأمن البواسل الذين لا يدخرون جهدا في الحفاظ على أمن هذا الوطن ومكتسباته تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين - حفظهما الله - وبعد:

من هذا المنطلق، وجدت أنه من المناسب أن أقدم لمعاليتكم ولأعضاء المجلس الكرام بعض الملاحظات والمقترحات على بعض مواد نظام التقاعد العسكري، والتي أرجو أن تدرس ويعاد النظر فيها لما لذلك من مردود إيجابي على نفسيات رجال الأمن الذين بذلوا أرواحهم وسطروا أمجادهم بحبر من دمائهم في لوحات الشرف بكل فخر واعتزاز لخدمة الدين ثم الملك والوطن.

الملاحظة على المادة التالية:

١ - المادة (١١) من نظام التقاعد العسكري فقرة (أ) جاء فيها بأنه يحال الضابط إلى التقاعد العسكري إذا بلغ السن الآتي:

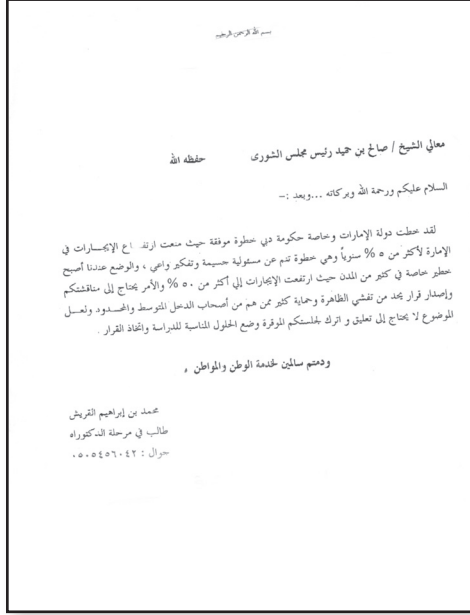
- ملازم وملازم أول ٤٤ الطيارون ٤٢
- نقيب ٤٨ الطيارون ٤٦
- رائد ٥٠ الطيارون ٤٨
- مقدم ٥٢ الطيارون ٥٠
- عقيد ٥٤ الطيارون ٥٢
- عميد ٥٦ الطيارون ٥٤
- لواء ٥٨ الطيارون ٥٦

• فريق فأعلى فلا تحدد لهم سن للإحالة إلى التقاعد.

أ - إن التقاعد في سن (٤٤) سنة تسبب في عدم رغبة الأفراد في الترقيّة حتى لا يواجهوا شبح التقاعد في سن مبكر ويصبحوا يتقاضون معاشا تقاعديا قليلا لا يفي بحاجاتهم الاجتماعية والمعيشية.

ب - تسببت هذه المادة في تأخير الترقيات وتذمر الأفراد من التأخير لعدم رغبة (رئيس الرقباء) في الترقيّة لرتبة ضابط لدرجة ان بعض

القريش يقترح تحديد نسبة لارتفاع إيجارات المنازل سنوياً

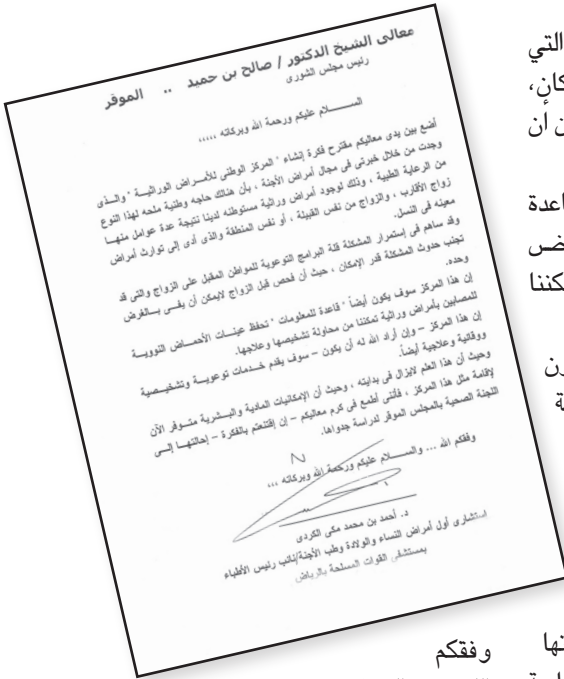


قدم المواطن محمد بن أحمد القريش عريضة إلى رئيس مجلس الشورى اقترح فيها إصدار قرار يقضي بتحديد النسبة السنوية لارتفاع إيجارات المنازل والشقق السكنية وذلك لحماية ذوي الدخل المتوسط والمحدود من تفشي ظاهرة غلاء السكن والتي وصلت في بعض الأماكن إلى ٥٠٪. حيث قال في عريضته:

معالي الشيخ صالح بن حميد رئيس مجلس الشورى حفظه الله أسوة بما حدث في بعض الدول المجاورة مثل دولة الإمارات العربية المتحدة وخاصة حكومة دبي التي خطت خطوة موفقة حيث منعت ارتفاع الإيجارات في الإمارة لأكثر من ٥٪ سنوياً وهي خطوة تنم عن مسئولية جسيمة وتفكير واعى، والوضع عندنا أصبح يحتاج إلى تدخل خاصة في كثير من المدن حيث ارتفعت الإيجارات إلى أكثر من ٥٠٪ والأمير يحتاج إلى مناقشتكم وإصدار قرار يحد من تفشي الظاهرة وحماية كثير من أصحاب الدخل المتوسط والمحدود ولعل الموضوع واضح للجميع وأترك لمجلسكم الموقر وضع الحلول المناسبة والدراسة واتخاذ القرار.

ودتمت سالمين لخدمة الوطن والمواطن.

د. كردي يطالب بإنشاء المركز الوطني للأمراض الوراثية



التوعوية للمواطن المقبل على الزواج والتي قد تجنبنا حدوث المشكلة قدر الإمكان، حيث إن فحص ما قبل الزواج لا يمكن أن يفي بالغرض وحده.

إن هذا المركز سوف يكون أيضاً «قاعدة للمعلومات» تحفظ عينات الأحماض النووية للمصابين بأمراض وراثية تمكنا من محاولة تشخيصها وعلاجها.

كما انه - وإن أراد الله له أن يكون - سوف يقدم خدمات توعوية وتشخيصية ووقائية وعلاجية أيضاً.

وحيث إن هذا العلم لا يزال في بدايته، وحيث إن الإمكانيات المادية والبشرية متوفرة الآن لإقامة مثل هذا المركز، فإنني أطمع في كرم معاليكم - إن اقتنعتكم بالفكرة - إحالتها إلى اللجنة الصحية بالمجلس الموقر لدراسة جدواها.

قدم المواطن د. أحمد محمد كردي عريضة إلى رئيس المجلس اقترح فيها إنشاء المركز الوطني للأمراض الوراثية وذلك لتقديم الخدمات التشخيصية والعلاجية، وقال في عريضته:

معالي الشيخ الدكتور صالح بن حميد الموقر رئيس مجلس الشورى

أضع بين يدي معاليكم مقترح فكرة إنشاء «المركز الوطني للأمراض الوراثية» والذي وجدت من خلال خبرتي في مجال أمراض الأجنة، بأن هنالك حاجة وطنية ملحّة لهذا النوع من الرعاية الطبية، وذلك لوجود أمراض وراثية مستوطنة لدينا نتيجة عدة عوامل، منها زواج الأقارب، والزواج من نفس القبيلة، أو نفس المنطقة والذي أدى إلى توارث أمراض معينة في النسل.

وقد ساهم في استمرار المشكلة قلة البرامج

وفقكم
الله.. والسلام
عليكم ورحمة الله وبركاته..